

أثر ممارسات تمهيد الدخل على القيمة السوقية
دراسة عينة من شركات المساهمة السعودية للقطاع الصناعي للفترة
(2014.2017)

The effect of income smoothing practices on the market
value A study on a sample of Saudi shareholding
companies for the industrial sector for the period
(2014-2017)

وردة بوخناف^{*}، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة
والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة
warda_1990@live.co.uk
محمد حولي، جامعة باجي مختار، عنابة
moh.haouli@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/02/28

تاريخ الاستلام: 2021/01/10

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير ممارسات تمهيد الدخل على القيمة السوقية، من خلال إيجاد العلاقة بين تمهيد الدخل والقيمة السوقية، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 10 شركات مساهمة سعودية تنشط في قطاع صناعة المواد الأساسية والمدرجة ببورصة تداول تحت مؤشر "TASI" للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017، وقد تم الاعتماد على نموذج (Eckel 1981) في قياس ممارسات تمهيد الدخل وكذا تم اتباع نفس منهج النموذج من خلال معامل التباين للتغير في القيمة السوقية، وتم استخدام اختبار Khi-deux في تحديد العلاقة بين متغير القيمة السوقية ومتغير تمهيد الدخل، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين تمهيد شركات المساهمة السعودية الناشطة

* المؤلف المراسل

في قطاع صناعة المواد الأساسية لدخلها وبين قيمتها السوقية للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

الكلمات المفتاحية: تمهيد الدخل، القيمة السوقية، الأسواق المالية، نموذج (Eckel 1981).

Abstract:

This study aimed to determine the effect of income smoothing practices on the market value, by finding the relationship between income smoothing and the market value. The study was conducted on a sample of 10 Saudi joint stock companies active in the basic materials industry sector listed on the "Tadawul" registered in "TASI" index during the period from 2014 to 2017, and measuring income smoothing practices using (Eckel 1981) model and the same approach was followed through the coefficient of variation of the change in the market value, and the Khi-deux test was used to determine the relationship between the market value variable and the introductory variable Income, and the study found that there is no relationship between the introduction of Saudi joint stock companies active in the basic materials industry sector for their income and their market value for the period from 2014 to 2017.

Keywords: Income Smoothing, Market Value, Financial Markets, (Eckel 1981) Model.

مقدمة:

تعتبر القيمة السوقية من أهم مؤشرات أداء الشركات في الأسواق المالية، فهي تعكس التطور الذي يعرفه الاقتصاد في ظل التغيرات التي يشهدها عالم الأعمال اليوم، كما وتعد سمعة الشركات والأخبار المتداولة عنها من أهم العوامل المؤثرة على قيمتها السوقية، لذا فهي تسعى إلى تسجيل تيار ثابت لنمو الأرباح في تقاريرها المالية بدلا من إظهار أرباح متقلبة بين انخفاض وارتفاع، مستغلة في ذلك الثغرات التي توفرها المعايير المحاسبية، وهو ما يسمى بالتسوية المتعمدة للدخل أو تمهيد الدخل والذي يعتبر من سياسات التدخل الإداري في عملية الإفصاح المحاسبي بهدف كسب ثقة المستثمرين؛

حيث أنه كلما كان معدل نمو الأرباح مرتفعاً بشكل غير مرغوب فالإدارة تتدخل للتقليل من ذلك بهدف المحافظة على استقرار الدخل السنوي بالاعتماد على الممارسات المحاسبية، حتى تطمئن باقي الأطراف ذات المصلحة تجاه الوضعية المستقبلية للشركة، حيث أن الدخل غير المتقلب يعتبر مؤشر على مستقبل جيد للشركة؛

إلا أن تلك التسوية المعتمدة للدخل والمعتمدة على الممارسات المحاسبية تعتبر غير قانونية وتدخل ضمن ظاهرة التلاعب المحاسبي، باعتبارها تضلل الأطراف ذات العلاقة وتميل لفئة عن فئة أخرى منهم، بالإضافة فهي بذلك لا تتهج منهج الشفافية والمصادقية المطلوب في الإفصاح عن القوائم المالية وتقدم صورة غير حقيقية عن وضعية الشركة؛

ومن جانب آخر فالأرباح المستقرة التي لا تعرف تقلبات كبيرة تعد من العوامل المهمة التي تساهم في إبداء انطباع جيد من قبل المستثمرين عن أداء الشركات، مما يرفع سعر أسهم تلك الشركات في السوق المالي، ومن هذا المنطلق الذي يربط مدى استقرار الدخل بثقة المستثمرين يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما مدى تأثير تمهيد شركات المساهمة السعودية الناشطة في قطاع صناعة المواد الأساسية لدخلها على قيمتها السوقية للفترة الممتدة بين 2014 إلى 2017؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على إشكالية الدراسة فقد تم تحديد فرضيتين للدراسة على النحو الآتي:

▪ **الفرضية الأولى:** لا يوجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن شركات المساهمة السعودية الناشطة في قطاع صناعة المواد الأساسية قامت بتمهيد دخلها للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

▪ **الفرضية الثانية:** لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على وجود علاقة بين تمهيد شركات المساهمة السعودية الناشطة في قطاع صناعة المواد الأساسية لدخلها وبين قيمتها السوقية للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تقديم إطار نظري لتمهيد الدخل إطلاقاً من أهم المفاهيم له وأنواعه وأبعاده؛
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على تمهيد الدخل؛
- تحديد أهم المناهج المتبعة في قياس ممارسات تمهيد الدخل؛
- التطرق إلى مفهوم القيمة السوقية وعلاقتها بتمهيد الدخل؛
- الوقوف على إختبار فرضيات الدراسة وتحديد صحتها من عدمها.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لمتغيرات الدراسة، وكذا لتحديد العلاقة بينهما.

أولاً: الإطار النظري للدراسة**1. مفهوم تمهيد الدخل**

تعد التلاعبات المحاسبية التي توفر تمهيد الدخل على مر السنين هي الأكثر تفضيلاً للمديرين باعتبار أن تدفق الدخل السلس هو مؤشر على شركة قوية ومستقرة حيث تعتبر الشركة ذات الدخل السلس وغير المتقلب أقل عرضة للمخاطر ولها علاقات أفضل مع المستثمرين والموظفين وباقي الأطراف (Atik، 2009، صفحة 592):

تعد قائمة الدخل ذات أهمية بالغة بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة مما يجعل الدخل معرض غالباً لأن يتأثر بطرق وأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة، والتي يطلق عليها عدة تسميات أهمها: تمهيد الدخل، تسوية الدخل، تجانس الدخل، تسهيل الدخل، تعميم الدخل، تلطيف الدخل وغيرها، وهذا ما يعني أنه هناك العديد من التعاريف التي تداولها الباحثين في هذا المجال والتي نذكر منها:

يعرفه (Beidleman 1973) على أنه التخفيف المتعمد للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح والتي تعتبر حالياً أمراً طبيعياً ومتوقعا للشركة (Shubita, 2015، صفحة 3):

وبالنسبة لـ (Koch 1981) تمهيد الدخل هو وسيلة مستخدمة من قبل الإدارة لتقليل التباين في تدفق الدخل المعلن عنه بالنسبة لبعض التدفقات المستهدفة من خلال التلاعب بالمتغيرات الوهمية (الطرق والسياسات المحاسبية) أو الحقيقية (توقيت وحجم المعاملات) (Atik، صفحة 593):

أما (Moses 1987) فيعرف تمهيد الدخل بأنه جهد لتخفيض التقلبات في المكاسب الواردة بالتقارير المالية (الخوري و شخاترة، 2014، صفحة 571):
وحسب (Mathews & Perera 1991) فتمهيد الدخل هو عملية تخفيض الأرباح المبلغ عنها في الشركة في الفترات الجيدة وتأجيلها للفترات التي تشهد خسارة كمحاولة من الإدارة تهدف من خلالها لعرض صورة مستقرة عن تدفق الدخل عبر الفترات الزمنية (التميمي و الساعدي، 2015، صفحة 53):
ووفقاً لـ (Fudenberg & Tirole 1995) فإن تمهيد الدخل هو عملية التلاعب في الملف الزمني للأرباح أو تقارير الأرباح لجعل تدفق الدخل المبلغ عنه أقل تبايناً، مع عدم زيادة الأرباح المبلغ عنها على المدى الطويل (Atik، صفحة 593):

ويعرف (Belkaoui 1999) تمهيد الدخل على أنه التلطيف المتعمد والمقصود للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح والذي يعد حالياً طبيعياً بالنسبة للشركة (Belkaoui، 1999، صفحة 89):

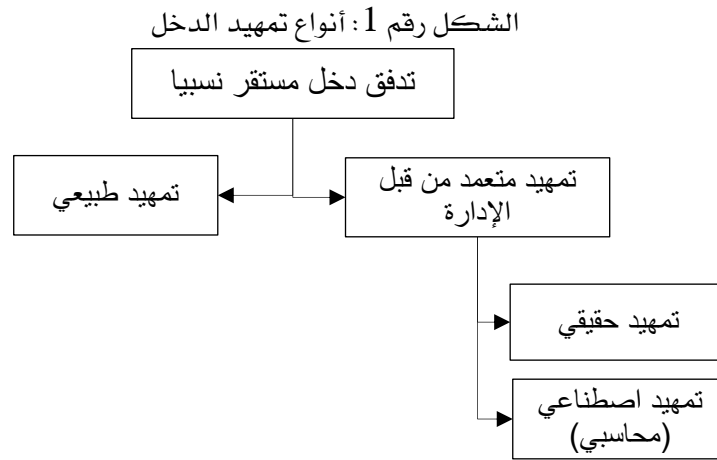
أما حسب (H.Stolowy & al 2013) فإن تمهيد الدخل هو في الأساس تقليل التباين في مقياس الربح والذي من خلاله يمكن تحقيق هدف التدفق المتزايد للأرباح عن طريق تغيير التاريخ الذي يتم فيه الاعتراف ببعض مكونات التكاليف أو الإيرادات، وهو يعني ممارسة التلاعب المحاسبي بشكل متكرر سنوياً، يمكن أن يكون هذا الشكل من التلاعب على سبيل المثال نتيجة إنشاء وإلغاء الأحكام، أو من خلال الاختيار المناسب لتاريخ الاعتراف بالربح من العقود الطويلة الأجل أو من خلال البيع المخصص للمخزون أو الأصول طويلة

الأجل التي تم التقليل من قيمتها (Stolowy ، Lebas ، و Ding ، 2013 ،
صفحة 581)؛

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن تمهيد الدخل هو تدخل الإدارة عندما
يكون الدخل المحقق بعيدا بشكل كبير عن الدخل المتوقع، وذلك بهدف
تخفيف التقلبات في الدخل باستخدام تقنيات وأساليب محاسبية من خلال
استغلال المرونة التي توفرها القواعد والمعايير المحاسبية.

2. أنواع تمهيد الدخل

ميز (Eckel 1981) نوعين من تمهيد الدخل بحيث ينتج تمهيد الدخل إما
عن التمهيد الطبيعي أو عن التمهيد المتعمد من قبل الإدارة والذي بدوره يقسم
إلى نوعين تمهيد متعمد حقيقي وتمهيد اصطناعي (Shubita ، صفحة 3)،
والشكل الموالي يوضح أنواع تمهيد الدخل:



المصدر: Moade Fawzi Shubita, The impact of income smoothing on earnings quality in emerging markets: Evidence from GCC markets. Journal of Accounting in Emerging Economies, vol 5, issue 3, 2015, p3.

بحيث ينقسم تمهيد الدخل إلى:

أ - تمهيد الدخل الطبيعي: ويتشكل من خلال التكملة التقنية لعمليات الإستحقاق (Shubita، صفحة 3)، بمعنى أن عمليات الدخل تنتج بطبيعتها تدفقا سلسا (مهدا) للدخل دون تدخل الإدارة في ذلك بشكل مقصود لتمهيد الدخل؛

ب - تمهيد الدخل المتعمد: ويسمى أيضا بالتمهيد المقصود وهنا يتم تدخل الإدارة لتمهيد الدخل بشكل متعمد من خلال تطبيق أو تغيير بعض الإجراءات، ويمكن تصنيف هذا النوع من التمهيد بدوره إلى تمهيد حقيقي وتمهيد اصطناعي (Wagner، Michelson، و Wootton، 1995، صفحة 1180)، بحيث يمكن أن يحدث التمهيد المتعمد إما عن طريق توقيت قرارات العمل الحقيقية (وهذا ما يسمى بالتجانس الحقيقي) أو عن طريق اختيار طرق المحاسبة التي تخصص الأرباح بمرور الوقت بالطريقة المرغوبة (وهذا ما يسمى بالتجانس الاصطناعي) (Shubita، صفحة 3)، ويفسر كل من التمهيد الحقيقي والاصطناعي كما يلي (Wagner، Michelson، و Wootton، صفحة 1180):

- تمهيد الدخل المتعمد الحقيقي: ويفسر على أنه المساعي والإجراءات التي تتخذها الإدارة استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية؛
- تمهيد الدخل المتعمد الاصطناعي: ويسمى أيضا بالتمهيد الوهمي أو المحاسبي وهو ينطوي على جهد متعمد من قبل الإدارة لتقليل التدذب في تدفق الدخل "بشكل مصطنع".

كما وقد تمت الإشارة في العديد من الدراسات بأن تمهيد الدخل الحقيقي يؤثر على التدفق النقدي بينما لا يكون للتمهيد الاصطناعي (المحاسبي) مثل هذا التأثير (Shubita، صفحة 4).

3. أبعاد تمهيد الدخل: بعد تحديد أنواع تمهيد الدخل إلا أن تحقيقه يتوقف

على عدة أبعاد وأهمها ما يلي:

■ تمهيد الدخل من خلال حدوث الأحداث والإعتراف بها وتوزيعها على الزمن: حيث يمكن للإدارة أن تضبط وقت الإعتراف بالصفقات والعمليات الفعلية بما يجعل تأثيرها على الدخل المبلغ عنه يميل إلى تقليل حدة التقلبات فيها عبر الزمن، كما أنه وبافتراض حدوث الحدث والإعتراف به فإن للإدارة القدرة على تحديد الفترات التي سوف تتأثر بهذا الحدث (التميمي و الساعدي، صفحة 54):

■ تمهيد الدخل من خلال التصنيف: أي تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصاريف عند حساب الدخل ببنود عادية وغير عادية، حيث إن البنود غير المتكررة والناجمة عن ظروف اعتيادية وليس لها علاقة بنشاط الشركة العادي يمكن تصنيفها ببنود غير عادية والتي يمكن استخدامها في تمهيد الدخل من خلال (الخوري و شخاترة، صفحة 573):

- تصنيف العمليات والأحداث كبنود غير اعتيادية وبذلك يتحقق هدف الإدارة في عدم تأثر صافي الدخل التشغيلي من هذه الأحداث، وهذا الأسلوب في التلاعب لا يؤثر على صافي الدخل المعلن عنه:

- التلاعب في توقيت تصنيف البنود غير الاعتيادية وبالتالي التأثير على صافي الدخل من خلال توقيت حصول هذه العمليات.

■ تمهيد الدخل من خلال المخصصات والاحتياطات: تكون المخصصات بهدف مقابلة إلتزام أو خسارة ويعتبر إلزامي التكوين قبل الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة (مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص هبوط أسعار العملات الأجنبية) ولا يمكن تحديد قيمة المخصصات بدقة، أما بالنسبة للاحتياطات فهو مبلغ يحتجز من أرباح الشركة القابلة للتوزيع لتحقيق أهداف معينة ويتوقف تكون الاحتياطات على شرط تحقيق الشركة للأرباح، وعليه فإنه من خلال تقدير المخصصات والاحتياطات يمكن تمهيد الدخل ببساطة (الخوري و شخاترة، صفحة 574).

هذا والجدير بالذكر أن الشركات لا تختار الإجراءات المحاسبية بشكل مستقل بل تأخذ بعين الاعتبار التأثير الكلي لجميع الإجراءات المحاسبية على الدخل، حيث أنه حسب (Eckel 1981) فإن اختيار إجراء محاسبة واحد قد يسهل الدخل لكن اختيار إجراء آخر قد يعمل في الاتجاه المعاكس، لذلك فإن النتيجة الإجمالية لهذه المحاولات هي التي يجب فحصها (Michelson، Wagner، و Wootton، صفحة 1180).

4. العوامل المؤثرة على تمهيد الدخل

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة وتحديد العوامل المؤثرة على تمهيد الدخل إلا أنها لم تتفق في تحديد العوامل المؤثرة في تمهيد الشركات لدخلها بشكل كامل وموحد، حيث أن كل دراسة وضعت عوامل مختلفة ومن تم اختبارها وعليه يمكن توضيح بعض هاته الدراسات والعوامل كما يلي:

أظهر (Moses 1987) أن الدخل الممهد مرتبط بحجم الشركة وحوافز خطة المكافآت والانحرافات عن الأرباح المتوقعة (Michelson، Wagner، و Wootton، صفحة 1181).

وهدفت دراسة (هويدي 1998) إلى دراسة أثر أربعة عوامل على سلوك تمهيد الدخل هي: (حجم الشركة، ربحية الشركة، القطاع الاقتصادي، هيكل الملكية)، وقد تبين وجود تأثير لكل من ربحية الشركة وهيكل الملكية على سلوك تمهيد الدخل (الخوري و شخاترة، صفحة 575)؛

أما دراسة (Ahsan habib 2005) فقد وضعت أربعة عوامل تؤثر على تمهيد الشركات لدخلها هذه العوامل هي: (حجم الشركة، تمويل الديون، ربحية الشركة، هيكل الملكية)، وبعد اختبار هاته العوامل توصلت نتائج الدراسة إلى أن كل من "حجم الشركة وهيكل الملكية" يؤثران على ممارسة الشركة لتمهيد الدخل (Habib، 2005، صفحة 70)؛

كما أن دراسة (Asuman Atik 2009) ركزت على سبعة عوامل من شأنها التأثير على تمهيد الشركات لدخلها، وهاته العوامل السبعة هي: (حجم الشركة، تكاليف الموظفين، هيكل الملكية، نسبة الديون، إنحراف

الأرباح، تأثير اتجاه التغيير المحاسبي، قطاع الصناعة) بالإضافة إلى دراسة عامل آخر هو (الرغبة في الحصول صافي الربح قريب من الصفر) وهو يخص الشركات التركية والتي جرت عليها هاته الدراسة حيث تعتبر الضرائب عالية في تركيا، وعليه يفترض أن تمهد الشركات دخلها وتجعل صافي الدخل أقرب للصفر، والنتائج في هذه الدراسة أوضحت أن لكل من (نسبة الدين، إنحراف الأرباح، تأثير اتجاه التغيير المحاسبي) تأثير على سلوك تمهيد الدخل (Atik، الصفحات 10 - 11)؛

وقد استخدم (عقيل 2003) في دراسته خمسة عوامل هي: (حجم الشركة، كثافة رأس المال الشركة، المدفوعات الضريبية، مستوى الأداء، هيكل الملكية)، وقد أظهرت النتائج أن المدفوعات الضريبية ومستوى الأداء وهيكل الملكية تعد من العوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل (الخوري وشخاترة، صفحة 575)؛

أما دراسة (الخوري وشخاترة 2014) فركزت على سبعة عوامل هي: (حجم الشركة، مديونية الشركة، ربحية الشركة، سياسة توزيع الأرباح، المدفوعات الضريبية، كثافة رأس المال الشركة، مكتب التدقيق، الحوافز الإدارية)، وتبين من النتائج أن كل من عامل المديونية وكثافة رأس المال والمدفوعات الضريبية لديها أثر على سلوك تمهيد الدخل (الخوري وشخاترة، صفحة 595).

وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن هناك مجموعة متعددة من العوامل المؤثرة على تمهيد الشركات لدخلها، وأهمها: هيكل الملكية، المديونية، حجم الشركة، ربحية الشركة، المدفوعات الضريبية وغيرها، كما أنه يمكن القول أن هذه العوامل تختلف درجة تأثيرها باختلاف مجال النشاط والقوانين المسيرة والمعمول بها حسب كل دولة.

5. قياس ممارسات تمهيد الدخل

يتم الاعتماد في قياس مدى ممارسة الشركات لتمهيد الدخل على عدة طرق والتي حددها (Albrecht & Richarson 1990) في ثلاث مناهج يعتمد عليها لدراسة تمهيد الدخل، وهي (Habib، الصفحات 56 - 57)؛

■ المنهج الكلاسيكي: من خلال فحص العلاقة بين اختيار متغير تمهيد (نفقات التشغيل، النفقات العادية، أو البنود غير العادية) وتأثيره على الدخل المبلغ عنه، إلا أن هذا المنهج يتضمن أوجه قصور أهمها أنه يستخدم نموذجا متوقعا للدخل والذي قد لا يمثل حجم الأرباح الحقيقية، كما ويركز على متغير تمهيد واحد مما قد يؤدي إلى تحيز النتائج حيث يمكن لبعض الشركات استخدام هذا المتغير بمفرده أو بإشراك متغير آخر، بينما قد لا تستخدم بعض الشركات هذا المتغير على الإطلاق، أيضا فهذا المنهج يعتمد على فترة واحدة فقط لتحديد تأثير متغير التمهيد ويتجاهل تأثير الزمن؛

■ منهج معامل التباين: ويعتبر (Imhoff 1977) أول باحث حاول فصل سلوك تمهيد الدخل المفتعلة من قبل الإدارة عن غير المفتعلة (الحقيقية)، وأكد أن إيرادات المبيعات تمثل الإجراءات الاقتصادية الحقيقية للشركة وبالتالي ستدمج أنشطة تمهيد حقيقية وغير مفتعلة إذا كانت موجودة، وقد ميز سلوك التمهيد الاصطناعي (المفتعل) من خلال مقارنة تباين الدخل العادي مع تباين المبيعات، إلا أنه افترض ضمنا أن التمهيد الاصطناعي والحقيقي لا وجود لهما في الشركات التي تظهر تباينا كبيرا في المبيعات، ليقوم بعد ذلك (Eckel 1981) بتصحيح ذلك الافتراض بتضمين الشركات التي أظهرت أيضا تباينا منخفضا في المبيعات وقد اقترح نموذج يعتمد على منهج معامل التباين حيث يربط النموذج صافي الدخل بالمبيعات من خلال دالة خطية، ووفقا لهذا النموذج تظل التكاليف الوحيدة المتغيرة ثابتة بمرور الوقت، أما بالنسبة للتكاليف الثابتة فهي لا تنخفض، ولا يمكن تسوية أو تمهيد إجمالي المبيعات إلا من خلال التمهيد الحقيقي بحيث لا يمكن تمهيد المبيعات من خلال التمهيد المفتعل من قبل الإدارة (التمهيد المصطنع)، حيث يعتبر نموذج (Eckel 1981) أفضل النماذج في قياس ممارسات تمهيد الدخل؛

■ منهج القطاع: يقسم هذا النموذج الهيكل الصناعي للاقتصاد إلى قطاعين متميزين قطاعات أساسية وأخرى ثانوية، والشركات في قطاع الاقتصاد الأساسي مشهورة بالإنتاجية العالية والأرباح المرتفعة والاستخدام

المكثف لرأس المال، ومن ناحية أخرى تتميز الصناعات الثانوية بصغر حجم الشركة وكثافة العمالة، والأرباح والإنتاجية المنخفضة، والمنافسة المكثفة في سوق المنتجات، حيث من المفترض أن الشركات في الصناعة الأساسية تواجه قدرا أقل من عدم اليقين وبالتالي أقل حاجة إلى تمهيد الدخل، من ناحية أخرى تتمتع الشركات العاملة في الصناعة الثانوية بالمزيد من الفرص وهي مستعدة لتمهيد كل من تدفقات التشغيل ومقاييس الدخل المبلغ عنها.

ومن بين المناهج المذكورة فإن معظم الدراسات أكدت أن منهج معامل التباين هو أفضل منهج لدراسة وقياس تمهيد الدخل.

6. القيمة السوقية وعلاقتها بتمهيد الدخل

يعرف (الشنطي، وشقر 2007) القيمة السوقية بأنها السعر الذي يتم التعامل به في السوق المالية، والتي لا تتسم بالثبات بل بالتقلب من وقت لآخر وتحدد القيمة السوقية للسهم في ضوء الظروف الاقتصادية العامة وأداء الشركة المتوقع (هشام و أنوار، 2010، صفحة 57)؛

أما حسب (نصيب واخرون 2018) فتعرف على أنها قيمة المؤسسة من وجهة نظر الأسواق المالية، وهي قيمة أساسية تمثل مرجعا لتحديد وقياس المخاطر عند الاستحواذ على المؤسسة (نصيب، عماني، و بن علي، 2018، صفحة 17)؛

وعليه فالقيمة السوقية هي سعر الورقة المالية للشركة في السوق المالي (البورصة)، بحيث يتغير هذا السعر بتغير ظروف السوق؛

كما أن القيمة السوقية تتغير من وقت لآخر وفي غالب الأحيان تزداد القيمة السوقية للسهم كلما حققت الشركة نجاحات في مستوى انتاجها ومبيعاتها وكلما وزعت الشركة أرباحا جيدة على المساهمين مقارنة بالشركات الأخرى، وأيضا تزداد القيمة السوقية لأسهم الشركة كلما كانت هناك مؤشرات مستقبلية إيجابية حول تقدم الشركة وتطورها (هشام و أنوار،

صفحة 57)، حيث تعد القيمة السوقية من أهم مؤشرات سوق الأوراق المالية كما وتحظى باهتمام كبير من قبل الأطراف ذات المصالح؛ ومن جانب آخر فإن السلوك الذي تقوم به الإدارة على الدخل الذي تظهره القوائم المالية والذي يكون من أجل تمهيد الدخل يؤثر على الأطراف ذات المصالح وغالبا ما يلحق الضرر بالشركة على المدى الطويل، كما أن العوامل التي تدفع إدارة الشركات لممارسة تمهيد الدخل تشمل على العديد من الدوافع وأهمها الحوافز السوقية، حيث تهدف الشركات من خلال تمهيد الدخل إلى تقديم صورة على أن دخلها مستقر الأمر الذي يعطى انطباع جيد من قبل المستثمرين مما يساهم في زيادة أسعار الأسهم في السوق لتلبية توقعات المحللين الماليين والمستثمرين (بقيلة و عكور، 2018، صفحة 248).

ثانياً: الإطار العملي للدراسة

1. مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة النشطة بقطاع صناعة المواد الأساسية والمدرجة في بورصة السعودية "تداول" والمسجلة بمؤشر (TASI) للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 والتي يبلغ عددها 42 شركة، أما عينة الدراسة فتشمل على 10 شركات مساهمة سعودية تشطب بقطاع صناعة المواد الأساسية والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون أسهم الشركة متداولة في السوق المالي خلال فترة الدراسة؛
- أن تتوفر للشركة جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة، إضافة إلى توفر بيانات عن سنة سابقة لفترة الدراسة لتسهيل حساب بعض المتغيرات؛
- ألا تكون الشركة قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة؛
- أن تنتهي السنة المالية للشركة في 12/31 من كل سنة لسنوات فترة الدراسة؛

ويمكن توضيح شركات عينة الدراسة من خلال الجدول رقم 1:

جدول رقم 1: شركات عينة الدراسة

الرقم	الشركة
01	شركة إسمنت نجران
02	شركة معادن
03	شركة كيميائيات الميثانول
04	شركة كيان للبتر وكيمويات
05	شركة فيكو لتصنيع مواد التعبئة والتغليف
06	شركة سي بي سي للكيمويات
07	شركة سابك للصناعات الأساسية
08	شركة تكوين المتطورة للصناعات
09	شركة بتروكيم
10	شركة العالمية للبتر وكيمويات سبيكيم

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع: www.argaam.com

أما بالنسبة لجمع البيانات فقد تم إستخدام القوائم المالية الموحدة الصادرة عن الشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2014 إلى 2017 (بالإضافة إلى سنة 2013 كسنة قبل فترة الدراسة لحساب بعض المتغيرات)، والتي تم الحصول عليها من موقع "أرقام" المتخصص في متابعة سوق الأسهم السعودي "تداول"، كما تم الاستعانة بالمواقع الالكترونية الرسمية لهاته الشركات للاطلاع على التقارير السنوية الخاصة بكل سنة من فترة الدراسة والتحقق من بعض البيانات والمعلومات.

2. أدوات المستخدمة في الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي، وهي: النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التباين، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية الملائمة لمتغيرات الدراسة وهي: اختبار ذو الحدين (Binomial test) واختبار مربع كاي (Chi-deux)؛

وقد تم ذلك بالاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

إصدار 19، وكذا برنامج Excel نسخة 2013.

3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

1.3. اختبار الفرضية الأولى

للتأكد من صحة الفرضية الأولى لابد من قياس ممارسات تمهيد الدخل أولاً وقد تم الاعتماد على نموذج (Eckel 1981) والذي يقدم من خلال المعادلة التالية (Martinez و R-Castro ، 2011 ، صفحة 7):

$$SB = \frac{CV\Delta I}{CV\Delta S}$$

بحيث:

SB : مؤشر تمهيد الشركة للدخل المعلن عنه

ΔI : تغير الدخل لفترة واحدة

ΔS : تغير المبيعات لفترة واحدة

CV : معامل التباين ويتم حسابه بالعلاقة التالية: $CV = \left(\frac{SD}{\bar{X}}\right) \times 100$

بحيث: SD هو الانحراف المعياري و \bar{X} هو الوسط الحسابي؛

أي يتم قسمة الانحراف المعياري (SD) على الوسط الحسابي (\bar{X})، مرة

للتغير في الدخل ومرة للتغير في المبيعات.

ويتم الحكم على الشركة إذا كانت ممهدة للدخل أو غير ممهدة من خلال

قيمة مؤشر التمهيد SB ، بحيث:

- إذا كان SB أكبر من أو يساوي الواحد فإن الشركة غير ممهدة

للدخل

- أما إذا كان SB أقل من الواحد فإن الشركة تعتبر ممهدة للدخل.

وعليه فقد تم اتباع الخطوات التالية:

- تحديد التغير لكل من الدخل الصافي قبل الضريبة والمبيعات خلال الفترة الدراسة (2014- 2017)؛
- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومن ثم حساب معامل التباين لكل من التغير في الدخل الصافي قبل الضريبة، والتغير في المبيعات،

■ تحديد مؤشر تمهيد الدخل (SB) بتطبيق معادلة نموذج (Eckel 1981)،
ليتم الحكم على ممارسة أو عدم ممارسة الشركة لتمهيد دخلها خلال
فترة الدراسة، حيث يعطي رقم وهمي (1) للشركة الممارسة لتمهيد
الدخل ورقم وهمي (0) للشركة غير الممارسة لتمهيد الدخل، والجدول
رقم 2 يوضح النتائج: جدول رقم 2: نتائج ممارسة شركات عينة الدراسة
لتمهيد الدخل

الشركة	السنوات	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في صافي الدخل قبل الضريبة	القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات	مؤشر تمهيد الدخل SB	ممارسة تمهيد الدخل
1	2015/2014	16	19	0,834	1
	2016/2015	212	765	0,278	1
	2017/2016	4	2	1,831	0
2	2015/2014	116	132	0,881	1
	2016/2015	60	178	0,337	1
	2017/2016	1490	504	2,954	0
3	2015/2014	78	163	0,479	1
	2016/2015	218	6	34,518	0
	2017/2016	55	640	0,085	1
4	2015/2014	232	294	0,788	1
	2016/2015	1834	201	9,145	0
	2017/2016	60	52	1,151	0
5	2015/2014	125	22	5,810	0
	2016/2015	127	46	2,751	0
	2017/2016	120	55	2,181	0
6	2015/2014	519	72	7,225	0
	2016/2015	27	110	0,248	1
	2017/2016	16	502	0,031	1
7	2015/2014	52	135	0,381	1
	2016/2015	639	63	10,086	0
	2017/2016	91	2710	0,033	1
8	2015/2014	198	131	1,514	0
	2016/2015	64	274	0,233	1
	2017/2016	76	41	1,872	0
9	2015/2014	92	196	0,467	1
	2016/2015	296	54	5,496	0
	2017/2016	2025	6011	0,337	1
10	2015/2014	119	168	0,710	1
	2016/2015	73	86	0,840	1
	2017/2016	313	186	1,686	0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Excel 2013)

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن شركات المساهمة السعودية الناشطة في القطاع الصناعي قد مارست تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة وعلى الأقل لسنة واحدة من سنوات فترة الدراسة (2014 - 2017)، كما أن نتائج الدراسة توضح أن شركة "فيكو" لتصنيع مواد التعبئة والتغليف هي الشركة الوحيدة التي لم تمهد دخلها خلال فترة الدراسة، وفي المقابل هناك عدد من الشركات التي مارست تمهيد الدخل لأكثر من مرة، وللتوضيح أكثر فالجدول رقم 3 يبين نسب وتكرارات هاته الممارسات بشكل إجمالي وكذا حسب كل فترة من الفترة الكلية للدراسة:

جدول رقم 3: نسب ممارسة شركات عينة الدراسة لتمهيد الدخل

المجموع	الشركات غير الممارسة	الشركات الممارسة	الفترات	
10	03	07	التكرار	2015/2014
% 100	% 30	% 70	النسبة	
10	05	05	التكرار	2016/2015
% 100	% 50	% 50	النسبة	
10	06	04	التكرار	2017/2016
% 100	% 60	% 40	النسبة	
30	14	16	التكرار	المجموع
% 100	% 47	% 53	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثان

من الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة ممارسة لتمهيد الدخل كانت للفترة 2015/2014 بنسبة 70% ما يقابل 07 شركة قامت بتمهيد دخلها من أصل 10 شركات، أما أقل نسبة ممارسة فكانت للفترة 2017/2016 ما يقابل 04 شركات فقط قامت بتمهيد دخلها، وبالنسبة للفترة 2016/2015 فقد كانت الشركات غير الممارسة تتساوى مع عدد الشركات الممارسة لتمهيد الدخل، وبالمجمل فهناك نسبة 53% ممارسة لتمهيد الدخل أي 16 ممارسة من أصل 30 مشاهدة، وفي المقابل 47% عدم ممارسة لتمهيد الدخل م أي 14 ممارسة من أصل 30 مشاهد، إلا أن هذه النتائج والأرقام لا تكفي للحكم على صحة الفرضية لذا لابد من إجراء إختبار إحصائي للتأكد من مستوى

معنوية هاته النتائج، وقد تم اختيار اختبار ذو الحدين (Binomial test) باعتباره الإختبار الأنسب للتأكد من مثل هاته النتائج التي تضم متغير نوعي، حيث يعتمد هذا الاختبار على تحديد متوسط افتراضي 50٪، والشكل رقم 2 يوضح مخرجات برنامج SPSS المبينة لنتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم 2: اختبار ذو الحدين (Binomial test)

Test binomial

	Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification exacte (bilatérale)
IS	Groupe 1	16	,53	,50	,856
	Groupe 2	14	,47		
Total		30	1,00		

المصدر: مخرجات برنامج (spss 19)

وتوضح نتائج اختبار ذو الحدين (Binomial test) أن مستوى المعنوية خلال فترة الدراسة كانت (sig=0.856) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) مما يعني قبول الفرضية العدمية: لا يوجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن شركات المساهمة السعودية الناشطة في قطاع صناعة المواد الأساسية قامت بتمهيد دخلها للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

2.3. اختبار الفرضية الثانية

للتأكد من صحة الفرضية الثانية فقد تم اعتماد منهج معامل التباين للتغير في القيمة السوقية وهو نفس المنهج المتبع في تحديد مؤشر تمهيد الدخل، وقد تم اتباع الخطوات التالية:

- تحديد القيمة السوقية للشركات عينة الدراسة من خلال السوق المالي وبسعر الاقبال عند 12/31 من كل سنة لفترة الدراسة، ليتم حساب التغير في القيمة السوقية لسنوات فترة الدراسة (2014 - 2017)؛
- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومن ثم حساب معامل التباين للتغير في القيمة السوقية؛

والجدول رقم 4 يوضح قيم معامل التباين للتغير في القيمة السوقية للشركات عينة الدراسة:

جدول رقم 4: معامل تباين التغير في القيمة السوقية لشركات عينة الدراسة

الرقم	السنوات	المتوسط الحسابي للتغير في القيمة السوقية	الانحراف المعياري للتغير في القيمة السوقية	معامل التباين للتغير في القيمة السوقية
1	2015/2014	-811750000	1628820470	-200,6554321
	2016/2015	-1211250000	1063842152	-87,83010545
	2017/2016	-359550000	140643538,8	-39,11654534
2	2015/2014	1869565218	1817725584	97,22718241
	2016/2015	4966032609	2561340596	51,57720051
	2017/2016	11042119566	6031543985	54,62306352
3	2015/2014	-488430000	127915616,7	-26,18914004
	2016/2015	-238185000	481815489,6	-202,2862437
	2017/2016	170649000	96363097,93	56,46859807
4	2015/2014	-6675000000	636396103,1	-9,534024016
	2016/2015	-1575000000	6576093065	-417,5297184
	2017/2016	2925000000	212132034,4	7,252377243
5	2015/2014	-84525000	18702974,36	-22,12715098
	2016/2015	-61525000	51229886,3	-83,26677984
	2017/2016	-31050000	8131727,984	-26,18914004
6	2015/2014	-174625000	103060813,4	-59,01836126
	2016/2015	-48125000	281958829	-585,8884758
	2017/2016	10725000	198732360,9	1852,982386
7	2015/2014	-52125000000	42956736957	-82,41100615
	2016/2015	11250000000	46669047558	414,8359783
	2017/2016	37575000000	9439875529	25,1227559
8	2015/2014	-19250000	324208459,2	-1684,199788
	2016/2015	54500000	428506709,4	786,2508429
	2017/2016	13450000	486560176,1	3617,547778
9	2015/2014	-2172000000	560028570,7	-25,78400418
	2016/2015	-156000000	3411083112	-2186,591739
	2017/2016	492000000	2494672724	507,0473016
10	2015/2014	-3263333327	2022325391	-61,9711561
	2016/2015	-1457499997	4576159377	-313,9731997
	2017/2016	630666665,5	1623045762	257,3539797

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Excel 2013)

يوضح الجدول رقم 4 أن قيم معامل تباين التغيير في القيمة السوقية لشركات عينة الدراسة أكثرها قيم سالبة وهذا ما يوضح التراجع الذي عرفته القيمة السوقية خلال فترة الدراسة، أما للحكم على صحة الفرضية الثانية لا بد من اختبار احصائي وقد تم استخدام اختبار (Khi-deux) لدراسة العلاقة بين المتغير الكمي (معامل تباين التغيير في القيمة السوقية) والمتغير النوعي (ممارسة وعدم ممارسة شركات عينة الدراسة لتمهيد الدخل)، ونتائج هذا الاختبار توضح من خلال الشكل رقم 3:

الشكل رقم 3: اختبار Khi-deux

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	27,991 ^a	28	,465
Rapport de vraisemblance	38,683	28	,086
Association linéaire par linéaire	,189	1	,664
Nombre d'observations valides	30		

المصدر: مخرجات برنامج spss

توضح نتائج اختبار (Khi-deux) أن مستوى دلالة اختبار المعنوية خلال فترة الدراسة كانت (sig=0.465) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) مما يعني قبول الفرضية العدمية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على وجود علاقة بين تمهيد شركات المساهمة السعودية الناشطة في قطاع صناعة المواد الأساسية لدخلها وبين قيمتها السوقية للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

خاتمة:

يعد الدخل العنصر الأكثر أهمية من بين عناصر القوائم المالية فهو يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تسيير الموارد الاقتصادية المتاحة لها ، وعليه فإن التصريح غير الحقيقي للدخل والذي لا يعكس المصدقية والشفافية الواجب العمل بها من شأنه إلحاق الضرر بالأطراف ذات المصالح مما قد يقودهم إلى اتخاذ قرارات غير صائبة والتي من شأنها إلحاق الضرر بالشركة على المدى الطويل؛

من خلال هاته الدراسة توضح أن الشركات تلجأ إلى سلوك تمهيد الدخل بهدف التحكم في تقلبات الأرباح وإظهار صورة على أن أرباحها مستقرة بشكل لا يعكس الواقع، وبذلك فهي تضلل الأطراف ذات المصالح مما قد يؤثر على ارتفاع القيمة السوقية لتلك الشركات الممهدة لدخلها؛

وبناء على أن القيمة السوقية هي بالدرجة الأولى انعكاس لقرارات المستثمرين فإن اتخاذ مثل هاته القرارات على ضوء أرقام وبيانات لا تعكس الحقيقة فهي قرارات خاطئة ونتائجها غير مضمونة ، وبمعنى آخر فإن القيمة السوقية المرتفعة لشركات ممهدة لدخلها يمكن اعتبارها غير حقيقية ولا تعكس القيمة الحقيقية للشركة وهو الأمر الذي يضر مستقبل الشركة؛

والجدير بالذكر هنا هو أن الرهان الحقيقي اليوم يقع على عاتق الأطراف ذات المصالح عامة والمستثمرين خاصة حيث أنه عليهم عدم الاعتماد بشكل كلي ومسلم به على ما تنشره الشركات من أرقام وبيانات في قوائمها المالية، ولا بد من التحقق والتحليل أكثر لتلك الأرقام والبيانات، كما أنه لا بد من تقصي الحقائق وراء استقرار الأرباح الذي من الممكن أن يكون ناتجا عن السلوك المتعمد لتمهيد الدخل.

الاقتراحات:

- بناء على ما تم التوصل إليه من خلال هاته الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات فيما يلي:
- التوسع أكثر في دراسة العوامل والأسباب التي تجعل الشركات تقوم بتمهيد دخلها؛
 - تعميق التحليل والتدقيق المجري على القوائم المالية التي تنشرها مختلف الشركات، وذلك من طرف مختلف مستخدمي تلك القوائم؛
 - إجراء دراسات أخرى في نفس الموضوع على أن تكون عينات الدراسة أكبر وفي قطاعات متنوعة؛
 - استخدام مناهج ونماذج أخرى في قياس ممارسات تمهيد الدخل.

قائمة المراجع:

- رجم نصيب، لمياء عماني، وسمية بن علي. (2018). تقييم المؤسسات. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع
- عباس حميد يحيى التميمي، و حكيم حمود فليح الساعدي. (2015). إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها. بغداد: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- بسام خليل بقلية، و سامر محمد عكور. (2018). أثر خصائص الشركة وإدارة الأرباح على القيمة السوقية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (2) 23، 236-265.
- طلعت عبد الحكيم هشام، و مصطفى حسن أنوار. (2010). تقييم الأسهم العادية باستخدام نموذج الخصم دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الإدارة والاقتصاد (81)، 52-67.
- عبير فايز الخوري، و محمد زياد شخاترة. (2014). مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (4) 10، 569-597.
- Ahmed Riahi Belkaoui. (1999). Earnings Measurement-Determination- Management And Usefulness: an empirical approach. London: QUORUM BOOKS.
- Hervé Stolowy، Michel Lebas، و Yuan Ding. (2013). Financial Accounting And Reporting. (4) Boston: Cengage Learning.
- Ahsan Habib. (2005). Firm-Specific Determinants Of Income Smoothing In Bangladesh: An Empirical Evaluation. Advances In International Accounting، 18، 53-71.

Antonio Lopo Martinez، و Miguel Angel R-Castro. (2011). The Smoothing Hypothesis, Stock Returns and Risk in Brazil. *Brazilian Administration Review*، 8(1)، 1-20.

Asuman Atik. (2009). Detecting income-smoothing behaviors of Turkish listed companies through empirical tests using discretionary accounting changes. *Critical Perspectives on Accounting*، 20(5)، 591-613.

Moade Fawzi Shubita. (2015). The impact of income smoothing on earnings quality in emerging markets: Evidence from GCC markets. *Journal of Accounting in Emerging Economies*، 5(3)، 1-28.

Stuart Michelson، James Wagner ، و Charles Wootton. (1995). A Market Based Analysis Of Income Smoothing. *Journal of Business Finance & Accounting*، 22(8)، 1179-1193.